

## الماء بين التفريط والتآمر

## سد النهضة سلاح أمريكي يخنق مصر ويهدد وجودها

ارتبط وجود مصر بنهر النيل منذ القدم، فهو شريان حياتها ومصدر بقاء أهلها. فمصر تعتمد على النيل بنسبة تقارب ٦٩٧% من احتياجاتها المائية، إذ يبلغ إجمالي مواردها المائية السنوية نحو ٦٠ مليار متر مكعب، منها ٥٥,٥ مليار من النيل، بينما الاحتياجات الفعلية تتجاوز ١١٤ مليار متر مكعب. أي أن هناك فجوة تقارب ٤٥ مليار متر مكعب تُسد عبر إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي والمياه الجوفية. ومع هذا العجز الكبير، فإن أي نقص إضافي، ولو بضعة مليارات، يعني كارثة وجودية.

هذه الحقيقة تحول من قضية سد النهضة الإثيوبي أخطر تهديد واجهته مصر في تاريخها الحديث. فهو ليس مجرد مشروع تنموي كما يزعمون، بل هو سلاح استراتيجي في يد أمريكا، يهدد حياة أكثر من ١١٠ مليون مصرى، ويضع مستقبلهم رهينة لقرارات الخارج.

منذ انطلاق المشروع عام ٢٠١١، كان بإمكان مصر - وهي الدولة الأكثر تضرراً - أن توقفه في مهده عبر الضغط السياسي أو التحرك العسكري، لكنها لم تفعل! بل سار النظام وراء وهم الحلول الدبلوماسية، حتى وقع في آذار/مارس ٢٠١٥ على اتفاق إعلان المبادئ في الخرطوم، الذي اعترف لأول مرة بشرعية بناء السد، وأعطى إثيوبيا الغطاء القانوني والدولي اللازم.

هذا الاتفاق لم يتضمن أي التزام صريح بمحصلة مصر التاريخية، بل ألغى عملياً ما نصت عليه اتفاقية ١٩٥٩ التي ضمنت مصر والسودان حصصهما. والأدهى أن الاتفاق ألزم مصر بالتعاون مع إثيوبيا، بدلاً من أن يلزم إثيوبيا بعدم الإضرار بدول المصب!

بعد ذلك، توالت جولات التفاوض العبثية تحت رعاية أمريكية وأوروبية وأفريقية. ومع كل جولة جديدة، كانت إثيوبيا تُكمل مرحلة من بناء السد أو الملة. واليوم، وبعد عدة عمليات ملء وتشغيل جزئي، لم يبق مصر إلا بيانات إنسانية من نوع "الماء قضية وجودية"، "لن نسمح بالمساس بأمننا القومي"؛ بينما الواقع أن السد أصبح أمراً واقعاً يهدد حياة المصريين.

من الخطأ النظر إلى إثيوبيا باعتبارها صاحبة القرار في هذه القضية. فالولايات المتحدة هي الراعي الحقيقي للمشروع، والمستفيد الأكبر منه، فمن ناحية التمويل والدعم الدولى، شركات أمريكية وغربية شاركت في الدراسات والتمويل والدعم الغنى، بينما وفر الغطاء السياسي عبر المؤسسات الدولية. كما أن أمريكا تعلم أن الماء بالنسبة لمصر أخطر من النفط بالنسبة للدول الأخرى. وبالتالي، فإنها جعلت السد ورقة ضغط على النظام الحالى ليقى خاضعاً لإملاءاتها، وورقة احتياطية تستخدماها ضد أي تغيير سياسى أو ثورة مستقبلية، هذا بخلاف التهديد المباشر لمصر من وجود السد أو اختياره فتخفيض تدفق المياه ولو بنسبة ٥,٥% (٥,٥ مليار متر مكعب) يعني خروج مليون فدان من الرقعة الزراعية. وإذا قلت المياه بنسبة ٢٠% فستتأثر حياة ٢٠ مليون إنسان مباشرة. هذا وحده يكفى لشلل الاقتصاد المصري وإغراق البلاد في الفوضى، بخلاف ما يمكن أن يحل بالسودان ومصر من كوارث حال اختيار السد الذي لن يؤثر على إثيوبيا.

إذن، السد ليس مشروعًا إثيوبياً فحسب، بل هو سلاح استراتيجي أمريكي مصوب إلى قلب مصر.

ينظر الإسلام إلى الماء على أنه ملكية عامة للأمة، لا يجوز أن يُحتكر أو يُسلَمُ لعدو. قال ﷺ: «الْمُسْلِمُونَ شُرَكَاءٌ فِي ثَلَاثٍ: فِي الْمَاءِ وَالْكَلَأِ وَالنَّارِ». وبذلك فإن أي تفريط في مياه النيل هو خيانة عظمى، لأنه تفريط في حق الأمة جماء. والواجب على الدولة أن تحمي منابع المياه وتضمن وصولها، ولو طلب ذلك استخدام القوة.

كما أن الشرع يقرر قاعدة (ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب)، وحفظ حياة الناس، وبالتالي فإن السيطرة على منابع النيل وتأمينها واجب شرعي. فلا يجوز بحال أن تترك إثيوبيا أو أية قوة أجنبية تمتلك قرار حياة مصر وأهلها.

## ماذا لو كان لنا دولة وخلفية؟

لو كان للمسلمين دولة حقيقة تحكمهم بالإسلام، لما ترك سد النهضة يُبني يوماً واحداً، بل كانت الدولة ستتحرك منذ اللحظة الأولى بكل الطرق، لمنع أي تهديد لمياهها، وكانت ستسيطر على منابع النيل لتأمين حق الأمة في الماء، ولو أصرت قوة معادية على بناء سد يهدد حياة المسلمين، لمنعه بالقوة. قال تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾. لكن ما يحدث اليوم هو أن النظام المصري يربط مصير البلاد بالقانون الدولي الذي وضعه المستعمر، ويتنازل عن السلاح الوحيد الذي كان يمكن أن يردع إثيوبيا؛ القوة.

## التقارير الدولية وال محلية تؤكد أن مصر على اعتاب كارثة حقيقة

**نصيب الفرد من المياه:** تراجع إلى نحو ٥٥٠ متر مكعباً في السنة (أقل من خط الفقر المائي البالغ ١٠٠٠ متر مكعب)، ومن المتوقع أن ينخفض إلى ٣٣٠ متر مكعباً بحلول ٢٠٥٠.

**الزراعة:** أكثر من ٨ ملايين فدان تعتمد على مياه النيل، وأي نقص في المياه سيؤدي إلى بوار مساحات شاسعة، وتراجع إنتاج القمح والأرز والذرة، ما يزيد الاعتماد على الاستيراد.

**الغذاء:** تستورد مصر بالفعل أكثر من ١٢ مليون طن من القمح سنوياً، ومع أي نقص إضافي في المياه ستصبح أكثر تبعية للخارج.

**الطاقة:** السد الإثيوبي يفتح أكثر من ٦ آلاف ميجاوات، بينما مصر تتحمل خطر العجز المائي دون مقابل، ما يزيد الفجوة الاقتصادية.

**الصحة والبيئة:** انخفاض تدفق النيل يزيد ملوحة المياه في الدلتا، ويهدد حياة الملايين بمشاكل صحية وزراعية.

لم يقف النظام المصري عاجزاً فحسب أمام السد وتحدياته، بل تجاوز ذلك إلى سياسات عبئية تمس حياة الناس وصحتهم، إذ اتجه إلى استغلال مياه الصرف الصحي المعالجة، بل وأحياناً غير المعالجة جيداً، لتعويض العجز المائي. فبدلاً من أن يسعى لتحرير منابع النيل أو تأمين حصة مصر الشرعية، لجأ إلى إعادة تدوير مياه المجاري وضخها في الاستخدام الزراعي بل وأحياناً في الاستخدامات التي تتصل بحياة الناس اليومية!

هذا السلوك ليس مجرد فشل إداري أو قصور تقني، بل هو جريمة سياسية منهجية، إذ يجعل الشعب يعيش وسط الأمراض والأوبئة، ويحمله ثمن أزمة افتعلها النظام نفسه حين شرعن السد ووقع اتفاق المبادئ، ثم قيل بالارتكان لمفاوضات عبئية. والأدهى أن الإعلام الرسمي يقدم هذا التوجه كـ"حل ذكي" أو "إبداع وطني"، بينما هو في الحقيقة عقوبة جماعية للشعب، وإمعان في تحمله تكلفة جريمة النظام وتفريطه.

وقد أظهرت تقارير طبية ودراسات بيئية أن الاعتماد على مياه الصرف الصحي في الزراعة يؤدي إلى انتقال أمراض خطيرة مثل الفشل الكلوي، وأمراض الكبد (التهاب كبدي فيروسي)، والسرطانات الناجمة عن التلوث الكيميائي. كما أن

تلوث التربة والمياه الجوفية بهذا الاستخدام يورث آثاراً طويلة الأمد تصعب معالجتها. وكان النظام يقول للشعب: "لن نحارب لاستعادة حقكم في الماء، بل سنستعيضكم ما يهدد حياتكم!"

وهذا السلوك ينسجم تماماً مع الدور المرسوم للنظام في مصر وهو: ترويض الشعب وإشغاله بالأزمات الداخلية، وتحويل كل حق طبيعي إلى منة يمن بها الحاكم على الناس. فلماه الذي هو حياة الناس وحقهم الشرعي، صار مادة للابتزاز: "احمدو الله أننا نجد لكم بدليلاً"، بينما البديل هو السمّ البطيء.

في المقابل، يوضح الإسلام أن الماء من الموارد العامة التي جعلها الشرع ملكية مشتركة بين المسلمين، لا يجوز التلاعب بها أو احتكارها أو تركها تحت رحمة عدو، فكيف يترك ماء النيل رهينة بيد إثيوبيا بإدارة أمريكية، بينما يُسقى الشعب بمياه الصرف الصحي الملوثة؟!

إن هذه السياسة تكشف أن النظام لا يسعى لحل الأزمة، بل إلى إدارتها بما يضمن استدامة الخصوص والتبغية، ويحول الماء من مصدر حياة إلى وسيلة إذلال. وبهذا يصبح السد والماء سلاحاً مزدوجاً: سلاحاً خارجياً تمسك به أمريكا وأداتها الإثيوبيا، وسلاحاً داخلياً يستخدمه النظام لمعاقبة الشعب وتأديبه.

إن الحلول الجزئية - كتحلية المياه أو تطوير الري - قد تخفف من الأزمة، لكنها لا تحمي مصر وأهلها من الخطير الوجودي، والسبيل الوحيد هو التحرر من التبعية الأمريكية، وتوحيد مصر والسودان وسائر بلاد المسلمين في دولة واحدة قوية، ومن ثم السيطرة على منابع النيل، وتأمين تدفق المياه كحق شرعي للأمة.

هذه الرؤية لا تتحقق إلا في ظل الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، التي تجعل السيادة للشرع والسلطان للأمة، وتعامل مع الماء كسلاح حياة لا كسلاح في أسواق السياسة.

يا أهل مصر الكنانة: إن الماء حياة، والتفریط فيه خيانة. وإن السد الذي يُسوق لكم كرمز تنمية في إثيوبيا هو في الحقيقة سلاح أمريكي مسلط على رقابكم. والنظام الذي يزعزع حماية أنفسكم القومي هو ذاته الذي وقع على التفریط به. إن الواجب اليوم أن تدركوا أن خلاصكم ليس في استمرار هذا النظام، ولا في انتظار النظام الدولي، بل في الانحياز إلى مشروع الإسلام الذي يحفظ حياتكم وأمنكم وكرامتكم. ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُعِيرُ مَا يَقُولُ حَتَّى يُغَيِّرَ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾. فلتنهضوا لحمل هذا المشروع العظيم، ولتكونوا جزءاً من أمة واحدة، ودولة واحدة، تحمي ماءها وأرضها ووجودها.

اللهم أعد لنا دولة الإسلام وسلطانه وشرعيه لنستطول بظلها من جديد؛ خلافة راشدة على منهاج النبوة.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَعْجِلُوْا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاهُمْ لِمَا يُحِبِّكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُخْشَرُونَ﴾

كتبه للمكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

سعید فضل

عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية مصر